

اقتصاد

عصام شلهوب

انهيار الاقتصاد يعصف بموازنة لبنان
الكء: الكيان المالي تحت نظام ضريبي ضعيف

عصف انهيار الوضع المالي والنقدي بموازنة لبنان التي تعتمد على عائدات متعددة أبرزها الضرائب والرسوم، وسط تساؤلات عن سيناريوهات الخروج من الكارثة المالية التي يعيشها المواطن، فيما الدولة تفتش عن سبل تأمين دفع رواتب الموظفين وتسديد قيمة واردات الغذاء والكهرباء، بعدما تخلت عن خطط الاقتراض من المصارف ومن الخارج لتسديد متوجباتها

تثير هذه الاوضاع مزيدا من المعارضة حيث يقوم اللبنانيون بالاحتجاج منذ اشهر على اداء المسؤولين، متهمين اياهم بانهم السبب في وصول الدولة الى هذا الدرك من الانهيار، وفي دفع المواطنين الى "جهنم". تتزامن هذه المشكلات مع ازمة فراغ سياسي منذ استقالة الدكتور حسان دياب من رئاسة الوزراء عقب الانفجار المدمر في مرفأ بيروت في 4 آب الفائت. من المؤكد ان لا اقتصاد لدى لبنان في هذه المرحلة، فهو بات مجرد دولة ريعية لا اكثر ولا اقل. منذ سنوات، يدعو عدد من المعنيين في هذا الشأن وخبراء اقتصاد الى تنويع مصادر الدخل ومصادر الثروة. الظروف باتت مناسبة حاليا، لان لبنان في حاجة الى رؤية واضحة، واخلاص وطني يفتقده الجميع، وهدف موحد لكي يبدأ تنفيذ اصلاحات مطلوبة. هناك زراعة، وهناك صناعة، وهناك سياحة يمكن تطويرها. لكن سياسيين يركزون على الجانب السياسي والصراعات السياسية وعلى المناصب ويتركون موضوع تطوير وتنويع الاقتصاد اللبناني، كأنه جزء يمكن حله بعيدا من خلافاتهم الضيقة. رئيسة قسم القانون في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتورة سابين الكك اكدت لـ"الامن العام" ان لبنان غارق في ازمة مصرفية ومالية واجتماعية حادة، والسياسات النقدية في لبنان مكبلة بنتائج خطيرة وباهظة بتكاليفها الاقتصادية والسيادية.

تثير هذه الاوضاع مزيدا من المعارضة حيث يقوم اللبنانيون بالاحتجاج منذ اشهر على اداء المسؤولين، متهمين اياهم بانهم السبب في وصول الدولة الى هذا الدرك من الانهيار، وفي دفع المواطنين الى "جهنم". تتزامن هذه المشكلات مع ازمة فراغ سياسي منذ استقالة الدكتور حسان دياب من رئاسة الوزراء عقب الانفجار المدمر في مرفأ بيروت في 4 آب الفائت. من المؤكد ان لا اقتصاد لدى لبنان في هذه المرحلة، فهو بات مجرد دولة ريعية لا اكثر ولا اقل. منذ سنوات، يدعو عدد من المعنيين في هذا الشأن وخبراء اقتصاد الى تنويع مصادر الدخل ومصادر الثروة. الظروف باتت مناسبة حاليا، لان لبنان في حاجة الى رؤية واضحة، واخلاص وطني يفتقده الجميع، وهدف موحد لكي يبدأ تنفيذ اصلاحات مطلوبة. هناك زراعة، وهناك صناعة، وهناك سياحة يمكن تطويرها. لكن سياسيين يركزون على الجانب السياسي والصراعات السياسية وعلى المناصب ويتركون موضوع تطوير وتنويع الاقتصاد اللبناني، كأنه جزء يمكن حله بعيدا من خلافاتهم الضيقة. رئيسة قسم القانون في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتورة سابين الكك اكدت لـ"الامن العام" ان لبنان غارق في ازمة مصرفية ومالية واجتماعية حادة، والسياسات النقدية في لبنان مكبلة بنتائج خطيرة وباهظة بتكاليفها الاقتصادية والسيادية.

من اين يجب ان تبدأ اي حكومة مقبلة باستعادة الإيرادات الطبيعية، وماذا ينبغي ان يكون سلم اولوياتها؟
□ لسنوات عدة، كان العجز المزودج يدعمه القطاع المالي القوي الذي تأسس على ظاهرة التدفق المستمر للتحويلات من الانتشار

اللبناني. تاريخيا، وفيما توزع المغتربون على كل انحاء العالم الا انهم تركزوا في الفترة الاخيرة في الدول العربية. كانت هناك ثلاث موجات من الهجرة: الاولى امتدت من منتصف القرن التاسع عشر الى الحرب العالمية الاولى. الثانية تزامنت مع سنوات الحرب الاهلية بين عامي 1975 و1990، اما الثالثة فكانت بعد نهاية الحرب الاهلية. نتيجة لذلك، يعيش خارج لبنان ما يقدره البعض بين 8 الى 20 مليون لبناني في مقابل 6.8 ملايين نسمة داخل الحدود الاقليمية اللبنانية. تجاوزت، على مدى العقد الماضي، التحويلات السنوية 7 مليارات دولار، اي اكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي اصبحت التحويلات جزءا لا غنى عنه من شبكة الامان الاقتصادي والاجتماعي والمالي للدولة بحيث تمثل اكثر من 40 في المئة من دخل الاسر اللبنانية. بناء على ما سبق، نؤكد ان التحويلات المالية من هؤلاء المغتربين دعمت الاقتصاد اللبناني لسنوات، حيث استمرت التدفقات بالعملات الاجنبية في وقت سجل عدد من الاقتصادات الناشئة الاخرى تراجع ملحوظا، خصوصا بعد الازمة المالية العالمية. لذلك فان نقطة الانطلاق لأي خطة انقاذية تبدأ بخطة تعافي قومي تعيد الى اللبناني، المقيم والمغترب، الثقة الوطنية لتستعيد الدولة قدرتها الائتمانية.

هل يمكن استعادة الإيرادات في ظل استمرار تراجع حركة الاستيراد وانكماش الاستهلاك بعد فقدان القيمة الشرائية للمواطن؟
□ قبل الغوص في كيفية استعادة ملاءة الموارد



رئيسة قسم القانون في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الدكتورة سابين الكك.

على قدر عال من المسؤولية الوطنية والتي يجب ان تتزامن مع خطة كاملة ومتكاملة.

■ الازمة التي تمر فيها البلاد هل تدفع الحكومة الى تغيير جذري في قانون الضريبة لاستعادة جزء من إيراداتها الصحيحة؟
□ الاشكالية الضريبية الاخطر التي يواجهها لبنان هي انخفاض قيمة الإيرادات الضريبية بشكل كبير نتيجة النمو الاقتصادي البطيء الذي يتوافق مع نظامنا الضريبي المليء بالثغر. لطالما شجع صندوق النقد الدولي الحكومة على ضرورة ادخال اصلاحات ضريبية ملحة وعاجلة مثل زيادة وتوسيع قاعدة الضرائب لتشمل الضرائب على الاملاك البحرية مثلا. كما ان ازالة الاعفاءات الضريبية وتعزيز الامتثال من خلال ضبط التهرب الضريبي وغيرها من اسس علم الضريبة، هي السبيل الاضمن لاستعادة الدولة إيراداتها بطريقة عادلة.

■ النفقات الحكومية بشكل عام ما زالت على حالها، كيف يمكن احتساب حجمها ووفق اي معايير؟
□ احتساب حجم النفقات الحكومية الخاطئ يبدأ اصلا من عدم التنبه الى مدى الترابط الوثيق بينه وبين حجم الاقتصاد اللبناني ذات النمو البطيء تاريخيا. فقد ادت المبالغة في تثبيت قيمة العملة الوطنية الى تراجع القدرة التنافسية لقطاع التصدير، كما ان ارتفاع تكاليف الانتاج، الذي يترجم فعليا بتعزيز الاعتماد على الواردات، الواقع الذي اعاق النمو ايضا. علاوة على ذلك، ساهم ارتفاع التكاليف الاصلاحية للنظام الاداري البالي، عجز الكهرباء، ضعف البنى التحتية الاخرى، بالاضافة الى غياب الحماية القانونية والقضائية لحقوق الملكية في تعميق اعاقه لبنان الكبرى الا وهي الفساد المستشري التي جعلته يحتل المرتبة 137 من اصل 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. لكن في الاساس، تعزى هذه التشوهات الخلقية المدمرة للنمو الى النظام الدستوري الطائفي القائم على مبدأ الزبائنية والمحسوبيات في موقع جيو - سياسي ملتهب.

اصدار الديون غير المستدامة بالعملة الاجنبية ادنى الى انخفاض الإيرادات الحكومية

تحقق استيعابا وهميا لخسائر مصرف لبنان من طريق طبع العملة خارج سقف التغطية المنصوص عنه في المادة 69 من قانون النقد والتسليف، علما انها ادخلت البلاد في المقابل في دوامة التضخم المفرط.

■ مع وجود ثلاثة اسعار للدولار تجاه الليرة اي سعر يجب ان تعتمد الحكومة مستقبلا لتسعير ضرائب ورسوم الخدمات؟
□ تحديد سعر الصرف الرسمي للعملة اللبنانية نسبة الى الدولار الاميركي مسألة سيادية وذات ابعاد مالية واقتصادية. من هنا، هي ليست مسألة تكهنات او تخمينات بقدر ما هي مسألة

العامه وصلابة النظام المالي، يحتاج لبنان الى توحيد الهدف لكي تقف المؤسسات العامة والخاصة معا وبعزم وطني غير مسبوق، من اجل ان يبدأ تنفيذ الاصلاحات المطلوبة. والا سوف يزرع الجيل الحالي والجيل المقبل من اللبنانيين، تحت وطأة المزيد من الديون التي ستفوق قدراتهم على السداد.

■ تمويل الدولة اليوم يتم من خلال طبع العملة، ماذا يعني ذلك؟ وهل تلجأ الدولة الى حل ازمة انفاقها عبر التضخم ومن خلال انهيار سعر الصرف الذي ربما كانت شريكة فيه لتأمين مصلحتها؟

□ بات من الثابت ان السياسات النقدية في لبنان تؤدي الى نتائج خطيرة وباهظة باكلافها الاقتصادية والاجتماعية والسيادية. لقد ارتدت الخطط الفاشلة حتى الان زيادة في الاعباء المالية على المصرف المركزي الذي يغرق تحت انقاض هندساته المالية وان كان لم يصرح رسميا عن خسائره الفعلية، علما ان هذه الخسائر نجدها مدرجة في بند الاصول الاخرى المتصاعد في ميزانياته المعلن عنها. نعم، الدولة المستمرة بتوجهات نقدية غير مضبوطة وغير مقبولة،